الدكتور أمير إسكندر



الديمقراطية الشيوعيون والجبهة الوطنية

أحاديث مختارة للرفيق القائد صدام حسين

منشورات الطليعة 1986



الديمقراطية – الشيوعيون – الجبهة الوطنية

في حوار صحفي مع الرئيس صدّام حسين

الدكتور أمير إسكندر

بغداد 1980

الديمقراطية نظرة شمولية للحياة

هناك نقطة ينبغي ان نتوقف عندها لحظة لنواجه مجموعة من الاسئلة الملحة التي قد تثير حساسية البعض هنا او هناك على هذا الجانب او ذاك بينما نتصور على العكس منهم ان التعرض لها – بصرف النظر عما تثيره وما سوف تثيره – اضاءة لجوانب من الصورة ربما تخفي لسبب او لاخر على اولئك الذين لم يضع التعصب او الجهل او الحقد او الانحياز المسبق غشاوات على عيونهم .

هل صدام حسين حاكم مطلق، دكتاتور فرد يمارس البطش والقمع على المواطنيين؟ هل هو ممثل لمصالح (البرجوازية) في مجتمعه يدوس على مصالح الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والكادحة؟ ماذا كان موقفه من قضايا الاقليات القومية في وطنه وعلى راسها القضية الكردية؟ وما هو موقفه الحقيقي من مسألة وجود وممارسة الاحزاب الاخرى ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي لنشاطاتها السياسية داخل العراق؟ وهل كانت الجبهة الوطنية والتقدمية في نظرة مجرد موقف تاكتيكي مؤقت ام انها كانت جزءا لايتجزأ من استراتيجية الثورة اقامتها بارادتها او لعبت الدور الاكبر في اقامتها وما كانت تريد لها ان تفصم؟ وبتحديد ادق هل السلطة في العراق التي يقف على راسها صدام حسين معادية للشيوعية كسائر السلطات وكافة الانظمة بغير استثناء الموجودة في الساحة العربية بما فيها تلك التي توجد بها احزاب شيوعية (ديكورية) تاتمر بامر السلطان وتسارع الى توقيع بياناته وتفنى في خدمة اهدافه والاستجابة الى طلباته؟ ام ان السلطة في العراق مختلفة مع الشيوعية في اسسها الفلسفية وفي المناهج السياسية العملية لمعالجة جانب او اخر من القضايا المصيرية كقضية القومية العربية والوحدة العربية والقضية الفلسطينية ومسألة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وطبيعتها وحجمها ومداها وفلسفتها كما تمارسها بعض الاحزاب الشيوعية العربية الرسمية؟ واذا لم يكن الامر مجرد قضية فلسفية حول خلق العالم ونشأة الانسان وتطور المجتمع وانما قضية ممارسة نضالية في الزمان المحدد والمكان المحدد من اجل تغيير مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تغييرا جذريا وتقدميا وهو مالم تتراجع عنه او تقصر فيه السلطة في العراق لانه ماهية وجودها ومبررها فلماذا جرى ماجرى فانفرط العقد وتهدمت العروة الوثقى؟ ومن الذي يتحمل المسؤولية التاريخية في ذلك كله؟ ومن تراه الخاسر في النهاية؟... اذا لم يكن السؤال – كما قد يفهمه البعض – تعبيرا عن نزعة براجماتية يزورون عنها بوجوههم وانما تعبير في جوهره عن الحرص على (التجربة) التي تألقت لسنوات في الظلمة وكان جدير بها ان تواصل اشعاعها في نفس الوقت على كل حلبات (المصارعة الرومانية) في وطننا العربي؟

ان الاجتهاد في محاولة الاجابة على هذه الاسئلة سوف يقتضي :

اولا – العودة الى ماقبل ثورة 17تموز 1968 في العراق مباشرة كي نلقي نظرة سريعة خاطفة على صورة العراق السياسية قبل قيامها.

ثانيا – العودة الى ايديولوجية صدام حسين نفسة في اقواله وممارساته وبالتحديد فيما يتعلق بثلاث قضايا : قضية الديمقراطية قضية الاقلية القومية الكردية قضية الجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

كل القوى الوطنية والقومية التقدمية في اي مجتمع تستهدف دائما من نضالها اجراء تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في مجتمعها بحيث تستجيب للامال التي تعقدها عليها جماهيرها والطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية التي تعتبرها مراكزها القيادية وطلائعها الامامية ولكل قوة من هذه القوى بالطبع استراتيجيتها واهدافها البعيدة التي قد تتفق او تختلف مع القوى الاخرى حولها والتي قد تلتقي او تتعارض معها حول كل او بعض تفاصيل هذا الجانب من جوانبها حسب المراحل التاريخية المختلفة.

وفي مجتمعات العالم الثالث عامة وفي مجتمعاتنا العربية بشكل خاص وكنتيجة طبيعية لسنوات الاستعمار الطويلة فان المشكلة الاساسية التي كانت تواجه هذه القوى الوطنية والقومية التقدمية – وماتزال تواجهها في بعض الاقطار العربية – والتي تمثل الحد الادنى الذي يمكن ان تلتقي حوله كل القوى بصرف النظر عن منطلقاتها الايديولوجية واهدافها الاستراتيجية البعيدة هي تحقيق الاستقلال السياسي وكسر سلاسل التبعية الاقتصادية وانجاز تنمية حقيقية وتجسيد شكل من اشكال الديمقراطية يتلائم مع الظروف الموضوعية وبطبيعة الحال يمكن لهذه القوى التي تتالف حول هذه الاهداف في بداية اية ثورة ان تتفارق بعد انجازها بحسب طبيعة مصالحها الاجتماعية فليس من المنطقي ان تتابع قوى البرجوازية الكبيرة والمتوسطة في مجتمع من المجتمعات مسيرة وضع الاسس العميقة لبناء الاشتراكية في بلادها التي سوف تكون هي (ضحيتها) الاولى بل كثيرا ماتراجعت هذه البرجوازيات حتى عن اهدافها الاولى التي تبنتها في بداية الثورات التحررية وانقضت عليها وعادت الى الارتباط مرة اخرى بقوى الامبريالية – ان كانت قد قطعت معها بالفعل في البداية- والقت من يدها – حسب الاتعبير الستاليني الشعير – علم الوطنية كما انه ليس من المنطقي ايضا – بالمقابل - ان تكتفي القوى الثورية الشعبية في اي مجتمع من المجتمعات بتحقيق الاصلاحات الزراعية وانجاز بعض المشروعات الصناعية وتطبيق شكل او اخر من اشكال الديمقراطية وتقنع بمجرد الوصول الى اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية. بل على العكس فانها سرعان ما تتابع مسيرتها لاجراء التحولات الجذرية التي تفتح الطريق امامها واسعا للدخول في المرحلة الاشتراكية وهذا بالطبع اذا اعتبرنا المرحلتين منفصلتين عن بعضهما البعض وليستا متداخلتين او متضايفتين – بحسب التعبير المنطقي- كما هو مقتض الحال في كثير من بلدان العالم الثالث ومن بينها بعض اقطارنا العربية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

واذا حاولنا القاء نظرة على الوضع العام في العراق عشية ثورة 17-30 تموز – يوليو من جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ضوء المقاييس العامة السابقة لوجدنا انه لم يكن قد قطع اية اشواط لها تاثيرها او عمقها او دلالتها الكبيرة فيما يتعلق بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

صحيح ان المرحلة السابقة عليها كانت قد اطاحت بالملكية وحققت الجمهورية والغت حلف بغداد وامتلكت شكلا من اشكال الاستقلال السياسي واصدرت القانون رقم 80 بشأن الاستغلال الوطني للنفط كما اجرت بعض الاصلاحات الزراعية وبعض التاميمات المحدودة لعدد من المشروعات الصناعية القليلة بطبيعتها ولكن في قطر تعتبر فيه الثروة النفطية العمود الفقري الاساسي لاقتصاد وحيد الجانب بقي البترول كما كان قبل قيام ثورة 14تموز نفسها نهبا للاحتكارات الاجنبية تستنزف منه ماشاء لها استغلالها المدمر وتهدد به شعبا في لقمة خبزة وحكومات متوالية في استمرارها في مقاعدها بل وحتى المشروعات الوطنية في هذا المجال بقيت ضعيفة وعاجزة ومشلولة ومحاصرة من خارجها بمصالح الاحتكارات الكبرى ومن داخلها بعملائها وعيونها ورجالها الذين ينفذون بطريقة اخرى سياستها. مامعنى الاستقلال الاقتصادي – الذي هو جوهر الاستقلال الاقتصادي – اذا كانت ثروات البلاد قد بقيت في يد اعدائها؟

ولقد ظلت العلاقات شبه الاقطاعية مسيطرة على الريف ومهيمنة بتقاليدها واخلاقها واعرافها البالية على الفلاحين الى جانب (عشائرية) كانت تمثل مواقع محصنة للرجعية والتخلف ضد اية محاولات للتقدم والتطوير بل وحتى مراكز الطبقة الراسمالية الكبيرة في المدينة على صعيد التجارة

والصناعة فلقد استمرت في اضطهادها للعمال تحت لافتات الاشتراكية... في وقت كانت العلاقات بينها وبين البنية الامبريالية العالمية تستعيد قواها ونشاطها مرة اخرى عبر جسور واشكال جديدة تلعب نفس الدور القديم وتؤدي الى نفس الهدف.

فاذا كانت تلك هي صورة الجانب الاقتصادي في الوضع العام فماذا عساها كانت صورة الجانب السياسي وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية؟

على صعيد العلاقة بين القوميتين المتآخيتين في العراق وهما العربية والكردية فان الحرب المسلحة بين السلطة المركزية وسلطة البرزاني العشائرية على الاكراد ماكانت تتوقف للحظة من اجل التقاط الانفاس تحت شعارات زائفة للسلام حتى تعود فتشتعل نيرانها مرة اخرى مع توقد جديد اشد سعيرا للنزاعات الشوفينية والرجعية الضيقة الافق وكلما ازداد انهمار الدماء ارتفع بالاتالي رصيد الحقد والمرارات في النفوس وشكل ذلك كله مزيدا من العقبات في وجه اي حلول تستهدف حقن الدماء وتوفير الاموال الضخمة التي تنفق كل يوم وعودة السلام الحقيقي الى ربوع الوطن كله.

اما القوميات الاخرى التي تمثل اقليات ليس لها ثقل سكاني كبير فلقد كانت حقوقها هي الاخرى ضائعة ومهددة وكان من العبث بطبيعة الحال ان يطالب (التركمان) على سبيل المثال باي حق اجتماعي او ثقافي يعيد اليهم ملامح من هوياتهم القومية المسحوقة والمضيعة.

وعلى صعيد الحريات للمواطنين جميعا فلقد كان القهر والقمع والبطش والاستبداد هي العلامات الفارقة المميزة للساحة السياسية العراقية في تلك المرحلة فبعد ان قام عبد السلام عارف بانقلابه في اكتوبر – تشرين 1963 اقام مكان الاحزاب الوطنية في البلاد تنظيمه الشكلي المفتعل الذي كان يحمل اسم (الاتحاد الاشتراكي العربي) جريا على نهج نظيره في مصر والذي كان يحمل نفس الاسم وبعدها بدأت حملات الارهاب العنيف الفكري والمادي على كل الاصوات الوطنية والقومية والتقدمية التي تتصاعد من خارجه وانفتحت ابواب السجون على اخرها لتستقبل المواطنين الذين ينتمون الى احزاب القوى السياسية المختلفة كما تهيأت معها غرف التعذيب لتتولى باساليبها الوحشية خيرة المناضلين.

ومن المفارقات الغريبة ان يصدر الحزب الشيوعي العراقي تقريرا عن الاجتماع الكامل للجنته المركزية في اغسطس – اب عام 1964 يقول فيه (ان الموقف الايجابي الذي يتخذه حزبنا من الاتحاد الاشتراكي العربي هو في الجوهر مستمد من الافكار التقدمية التي يعتنقها او تدعو اليها العناصر التقدمية في هذه المنظمة وكذلك من افق التحولات الممكنة في تركيب قيادته وفي نهجه اللاحق ان حزبنا لن يتخذ من هذا التنظيم موقفا انعزاليا بل على العكس سيتخذ منه موقفا ايجابيا ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته وتطوير ايديولوجيته.

ولن يمر على صدور هذا التقرير سوى بضعة اشهر حتى يكون الحزب الشيوعي العراقي قد اصدر بيانا في كانون الثاني – يناير عام 1965 يقول فيه :

(الى جانب السجن والتشريد وأصل كبار مسؤولي العهد – العارفي – سياسة الاعدامات فأعدموا من الشيوعيين وسائر الوطنيين خلال عام واحد اكثر مما اعدمهم النظام الملكي طوال ربع قرن..)

فهل كانت العلاقات فيما بين القوى الوطنية واحزابها السياسية تشير الى التقارب والانفتاح على بعضها البعض في ضوء الفهم الاعمق لطبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة؟ هل كان قد ان اوان حقن الدماء بينها ووقف الصراعات اللامجدية والكف عن الاتهامات والمهاترات التي احتلت زمنا طويلا جسور اللقاء فيما بينها؟

سيقول لنا طارق عزيز في احد النصوص التي يتضمنها كتابة (ثورة الطريق الجديد) ان اتجاها جديدا اخذ يشق طريقه الى العقول ومن ثم ببطء نسبي الى النفوس تكون في رحم تجربة المسيرة الطويلة الماضية ولكن نكسة حزيران – يونيو 1967 كانت بالنسبة اليه نقطة تحول وحافزا حادا نقله من مرحلة التكون الى مرحلة الولادة).

ماهي طبيعة هذا الاتجاه الجديد وماهو محوره الفكري؟... فلنتابع النص (ان مختلف الفئات الوطنية على تباين منطلقاتها الفكرية واساليبها في التحليل والعمل صارت تدرك بقدر ملموس من الوضوح ان خطأ فادحا كان يحكم المسيرة الماضية فعوضا عن ان تتصرف الفئات الوطنية على اساس ان التناقض الرئيسي في المرحلة هو التناقض القائم بين مجمل القوى الوطنية والتقدمية من جهة وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة اخرى وان التناقضات القائمة بين الفئات الوطنية هي تناقضات ثانوية لايجوز تصعيدها الى حالة التوتر الحاد والصراع العنيف تصرفت على اساس ان

هذه التناقضات الثانوية هي التناقضات الرئيسية فالتهبت المعركة بين الفئات الوطنية وكانت الصورة العامة لمسيرة السنوات العشر الماضية ان الصراع الناشب بين القوى الوطنية على صعيد العراق وعلى صعيد الوطن العربي كان من حيث الكم والنوع اوسع واكثر حدة من الصراع الناشب بين مجمل هذه القوى وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية وقد جاءت نكسة حزيران لتعطي الدليل الذي لا حدود لضخامته وهوله على خطأ هذه المسيرة كما اكدت النكسة ان التعرف على هذا الخطأ والعمل على تجاوزه هما الحد الادنى الذي تقتضيه شروط الحفاظ على وجود الامة العربية وبالتالي على حريتها وعلى قدرتها على التقدم).. ومع ذلك ورغم ان المناخ السياسي كان مهيأ لتلاقي هذه القوى والشرط الفكري او الايديولوجي كان قد ((ولد)) – وان يكن متاخرا والوضع العربي العام بعد نكسة 1967 كان يتطلب الاسراع لا في التلاقي بل في التلاحم فان اتحاد هذه القوى الوطنية التقدمية لم يتم وجبهتها الوطنية التقدمية كانت يبدو بعيدة عن التحقق عصية على الانجاز وبقيت الارض الحرام تفصل بين تخوم الاحزاب الوطنية والقومية التقدمية.

لذلك اسبابه بالتاكيد النفسية والفكرية والتنظيمية ولكن ذلك ايضا كانت له مخاطرة ولم يكن احساس السلطة العارفية بمأزقها ومن ثم امكان اتجاهها الى انتهاج سياسة ارهاب عنيف دموي هو الخطر الوحيد المحتمل بل ربما لم يكن هو الخطر الاكبر وانما احتمال وقوع انقلاب عسكري من صفوف النظام نفسه وبهدف احداث مجرد تغييرات شكلية في الوجوه الحاكمة هو الخطر الماثل في اطار تلك الظروف التي كانت قائمة ولم يكن من العسير تصور ماسوف تفعله دكتاتورية عسكرية غاشمة ومتخلفة لا بالقوى السياسية الوطنية والقومية والتقدمية في البلاد فحسب بل بالجماهير العراقية نفسها التي دفعت سيلا من الدماء في سبيل خلاصها الذي لم يتحقق حتى تلك اللحظة وكان الانتظار يحمل معنى وحيدا ومحددا هو تمهيد الطريق امامها واعطاؤها عن طيب خاطر اكثر من فرصة لاحتمالات النجاح.

وفي تلك اللحظة استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ان يضرب ضربته وينهي حكم العائلة (العارفية) الدكتاتوري الرجعي ويقيم سدا منيعا امام احلام المغامرين العسكريين ويحقق ثورته في 17 تموز – يوليو عام 1968 وكان يوم 30 تموز تتويجا ثوريا لنضال طويل وشاق طهرت به الثورة – كما رأينا في القسم الاول من هذا الكتاب – اخر جيوب المتسللين بين صفوفها

ومن مواقع السلطة حيث تتوهج في العادة كل نوازع التفرد والانفراد – وخصوصا اذا كان لها مايبررها في الجدارة وما يغطيها من تاريخ النضال – نادى حزب البعث العربي الاشتراكي على الاحزاب والقوى الوطنية التقدمية في العراق ودعاها الى التعاون والتالف والتازر في جبهة وطنية وقومية تقدمية تضع حدا لمأساة التطاحن والتشرذم والانقسام وتشارك في صنع مستقبل البلاد وتعمل جنبا الى جنب على حل مشاكلها واقامة صرح تقدمها وتضع بثقلها معا القواعد الاساسية لبناء الاشتراكية وليس مجرد انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

وينبغي ان نتذكرهنا ان تلك هي المرة الاولى – فيما نعلم على الاقل في العالم الثالث – التي يصل فيها حزب سياسي بمفرده الى السلطة ويستقر زمامها في يده ثم يقرر بمحض حريته واختياره ان يشاركه الاخرون في سلطته.

واذا كنا قد نسينا فان جمال عبد الناصر قائد ثورة يوليو – تموز العربية في مصر لم يقبل باقل من حل جميع الاحزاب السياسية في سوريا كشرط من شروط الوحدة بينها وبين مصر حتى وان تعاون مع بعض قادتها او اعضائها كافراد بعد ذلك وكان حل جميع الاحزاب السياسية في مصر – بصرف النظر عن تقويمنا لها او موقفنا منها حينذاك او الان – واقامة ماسمي بهيئة التحرير في البداية ثم الاتحاد القومي بعد ذلك واخيرا الاتحاد الاشتراكي في النهاية وكلها شكل من اشكال التنظيم الواحد الذي يسمح بعضوية الافراد ولايقبل عضوية الجماعات او الهيئات او التنظيمات او الاحزاب علامة مميزة لاسلوب حكمه ومنطقه في قيادة السلطة منذ عام 1952 حتى 1970.

واذا كنا قد نسينا ايضا فان السجون والمعتقلات لم تفرغ في مصر من روادها السياسيين اعضاء الاحزاب القديمة المنحلة او اعضاء التنظيمات السرية الشيوعية والاخوانية طيلة المرحلة التي حكم فيها جمال عبد الناصر الا في فترات قليلة لا تكاد تزيد عن بضعة اشهر وغض النظر عمن كان المخطئ او المصيب حينذاك فان الافراج عن الشيوعيين المصريين عام 1964 بعد اعتقالاتهم التي زادت عن خمس سنوات متواصلة عرفوا فيها لاول مرة في تاريخهم داخل مصر. السقوط تحت وطأة القتل المباشر امام رفاقهم او تحت طلقات الرصاص. او في غرف التعذيب انتهى بقرار حل الحزب الشيوعي المصري والاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي... وحتى هذا القرار لم ترض به اجهزة السلطة الناصرية فلم تسمح بدخول الاتحاد الاشتراكي – الذي لم

يكن سوى خيمة فضفاضة يستظل بها البيروقراطيون ورجال السلطة نفسها – الا لبعض اعضاءه وبصفتهم الفردية الشخصية مثل هذه التذكرات المؤلمة – لا لسبب ذاتي وانما لما ترتب عليها بالنسبة للاوضاع الداخلية في مصر وفي المنطقة العربية باسرها – قد تنطوي لمن يريدون التعرف على الحقائق بتجرد على مغزى مفيد يعينهم على ادراك المعنى الكبير الذي تضمنته دعوة حزب البعث العربي الاشتراكي للاحزاب السياسية الاخرى ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي رغم كل ماكان بينهما في ظل دكتاتورية قاسم وما بعدها للمشاركة في جبهة وطنية وقومية تقدمية في العراق.

بل ربما استطاعت تلك الحقائق الموضوعية والتاريخية ان ترد على الالتباس المفتعل الذي يصطنعه البعض وان تذكرهم بما طالما اغلفوه او تغافلوه وهو ((ان حزب البعث لم يكن معاديا للشيوعية او مكافحا لها فهذه مهمة الاحزاب الرجعية وحزب البعث ليس من هذه الاحزاب)) كما قال مؤسسه نفسه ميشيل عفلق في عام 1966.

عندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق لم يواجه فحسب جبلا من المشاكل المتراكمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وانما واجه ايضا كثيرا من الهوات النفسية التي تفصل بين القوى الوطنية والتقدمية داخل العراق وكان عليه ان يعبر تلك الهوات ويزيح من طريقة ذلك الجبل وينبغي القول هنا انه برغم كل الاحزاب السياسية التي نشأت ومارست نشاطها في العراق فانه – على حدتعبير التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث نفسه – (كان من اكثر الاقطار العربية افتقارا الى التقاليد والممارسات الديموقراطية بصرف النظر عن محتواها الاجتماعي فقد انتقل العراق من نظام تعسفي استبدادي الى اخر منذ ايام السيطرة العثمانية حتى ثورة السابع عشر من تموز – يوليو 1968 ولم يعش سوى فترات قصيرة تمتع فيها الشعب وقواه النيرة بقدر من حرية الفكر والصحافة والاحزاب والنقابات وممارسة اللعبة البرلمانية...). وفي مثل هذه الاوضاع والظروف ليس من السهل القفز من فوق الهوات الواسعة او تخطي الجبل بخطوة واحدة كان عليه ان يسير وسط حقل الالغام بحذر وببطء ولكن بثبات وبارادة لاتهتز في البداية اتجه الى الاهتمام بالمنظمات الشعبية واولى جهوده لبناء نقابات العمال وجمعيات الفلاحين والطلبة والنساء والمنظمات المهنية وتشكلت قيادات كثيرة من هذه المنظمات بطريقة ائتلافية. اي بمشاركة ممثلي حزب البعث لممثلي القوى السياسية التقدمية الاخرى.

ثم توجه الى ميدان الاعلام ليشيع فيه مناخا ديمقراطيا يسمح لكل القوى السياسية بأن تتنفس وان تعبر بحرية عن نفسها فالى جانب صحفه الرسمية وعلى راسها صحيفة (الثورة) صحيفة الحزب المركزية – سمح للحزب الديمقراطي الكردستاني باصدار جريدة يومية سياسية تحمل اسم (التآخي) (تغير اسمها الان الى العراق) ومنح الحزب الشيوعي امتياز مجلة شهرية سياسية وثقافية هي (الثقافة الجديدة) ثم منحه امتيازا لصحيفة اسبوعية باسم (الفكر الجديد) ثم امتيازالجريدة يومية سياسية باسم(طريق الشعب) كما منح امتيازا لمجلة ثقافية وسياسية لعدد من الديموقراطيين اليساريين باسم :

الثقافة ولم يحدث حتى الان في اي قطر عربي اخر ان استطاع الشيوعيون ان يمتلكوا هذا العدد من المنابر الاعلامية والثقافية وان يتنفسوا بحرية في هذا الافق الواسع وان يعبروا عن انفسهم بطريقة علنية ورسمية من خلال صحف توزع كل صباح تضع على راس صفحتها الاولى (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي) ولم يكن ذلك كله مناورة من البعث ولا رغبة في محاصرة او احتواء هذه الاتجاهات جميعا ولايمكن ان يكون ذلك هو الطريق الاقصر او الاسلم للمحاصرة او الاحتواء على كل حال وانما كان تعبيرا عن توجه ديمقراطي اصيل ورغبة صادقة في بناء تجربة ديمقراطية خاصة على ارض العراق يمكن ان تكون نموذجا يحتذى في غيره من الاقطار او مثلا ملهما خارجها على الاقل.

وعندما نتحدث هنا عن التوجه الديموقراطي الاصيل لحزب البعث في العراق فاننا نتحدث بالضرورة عن توجهات صدام حسين والعكس صحيح ايضا ذلك لان صدام حسين هو ابن مخلص من ابناء هذا الحزب وهو يمثل ارقى ماوصل اليه الحزب في تطوره الفكري واعلى مابلغه في خبرته النضالية والتنظيمية واذا كان دوره في قيادة الاحداث التاريخية قبل وبعد 17-30-تموز- يوليو 1968 قد حمله الى الموقع الاول في المسؤولية كرئيس لدولة العراق فانه هو الذي ابدى لرفاقة اكثر من مرة رغبته الصادقة في التخلي عن المواقع التنفيذ ية في السلطة لانه كان وما يزال يعتذر ويحرص على لقبه الذي واجه به ذات يوم رئيس المحكمة العسكرية عندما ساله عن عمله فاجابه : (مناضل) في حزب البعث العربي الاشتراكي غير ان حرصة واعتزازه بهذا اللقب لن يستمد مبرره ومحتواه من تاريخ قديم وانما من وقائع مسيرة تاريخية متجددة على الدوام في ساحة النضال.

ورغم ذلك وربما بفضله سوف نسمعه يقول لرئيس وزراء اليمن الشمالية والوفد المرافق له حين التقى بهم في الرابع من الشهر السادس عام 1979..

ان مجلس قيادة الثورة هو مجلس غير استشاري فنحن جميعا مثل الرئيس البكر مشاركون في القرار... النظام هنا يختلف نظامنا هو نظام قيادة المسلمين الذين كانوا يخاطبون محمدا باسمه الى ان نزلت الآية الكريمة ومثلنا مثل قول عمر بن الخطاب لما خاطب قومه : لو رايتم في اعوجاجا ماذا تفعلون؟ قالوا نقومه بسيوفنا فأجابهم الحمد لله الذي جعلكم قادرين ان تقوموا عمرا بسيوفكم هذا هو موقفنا الا اننا نحترم المتقدم علينا بالنضال والجهاد ونحفظ له التسلسل بكل احترام).

ان الديمقراطية عنده (نظرة شمولية للحياة) واذا كان التقرير السياسي للقيادة القطرية في مؤتمرها الثامن قد اشار الى ان العراق كان من اكثر الاقطار العربية افتقارا الى التقاليد الديمقراطية فان صدام حسين يقول : (ان بعض الممارسات الجديدة التي نقوم بها لابد من ان نقبل معها قدرا من الخسائر من اجل ان نتوصل الى انضاجها وبخاصة في ميألة كالمسألة الديمقراطية..

وان خسائر كهذه يجب ان لا تخفنا لاننا عندما ناخذ الامور بمحصلتها الاجمالية المحددة بالهدف والوسائل المركزية نجد ان المطلوب منا بالتاكيد هو ان نسير في اتجاه ممارسة الديمقراطية وباتجاه تحقيق الاشتراكية وباتجاه النضال والسعي من اجل الوحدة العربية).

لقد مر العراق – ربما اكثر من اي قطر عربي اخر – بظروف شاقة بالغة الحدة سواء في علاقة الاطراف السياسية ببعضها البعض في داخله او في مجمل نضال هذه القوى الوطنية على نطاق المجتمع ككل ولقد كان الاستعمار والامبريالية والرجعية هي المشاجب التقليدية التي تعلق عليها الاخفاقات التي تمنى بها هذه القوى في نضالها. اما صدام حسين فانه يخترق هذا الحاجز التقليدي ويشير باصبعه الى عوامل اخرى (ان سر ذلك كامن في العوامل الذاتية في النضج في الاستفادة من التجارب في التحليل الصائب في المواقف الصائبة في كبح جماح العواطف غير المشروعة في كبح جماح النظرة الانية التي كانت دائما تنطلق من حسابات خاطئة غالبا ماكانت تتم على حساب الهدف الاستراتيجي والصفحة البعيدة المدى...) ثم يضيف بطريقة اكثر تحديدا (فالرجعية واليمين والامبريالية وركائز الرجعية وركائز الامبريالية واليمين كعقلية واليمين كمصالح موجودون في المجتمع ووجودهم ليس ابن اليوم او ابن تلك المرحلة التي مرت بنا وشهدنا اخفاقاتها وجودهم يمتد الى سنين قبل هذا التاريخ)..

وما يهدف اليه صدام حسين من هذا القول هو ان يجعل من هذه الحقائق جميعا : (طريقا في عملية النظرة الى النفس والنظرة الى الغير والنظرة الى المسيرة وتصور المستقبل ومستلزمات هذا المستقبل ايضا..

كيف حقق صدام حسين مقتضيات هذه النظرة في السلوك العملي؟ كيف استطاع ان يتجاوز سلبيات الماضي في بنائه الجديد للديمقراطية؟... لننتقل الان لتأمل هذا البناء نفسه.

الديمقراطية والتقدم للشعب الكردي.

ينبغي ان نقول بوضوح ان احدى المشكلات الكبرى التي كانت تواجه اي قائد سياسي في العراق هي : مشكلة الحل الديمقراطي للقضية الكردية فمنذ عهد عبد الكريم قاسم ثم عهد العائلة العارفية (عبد السلام عارف – عبد الرحمن عارف) وجبال كردستان في شمال العراق تصطبغ كل يوم بدماء العرب والاكراد بلا نهاية متوقعة في الافق.

ولقد استطاع حزب البعث ان يقدم صيغة متكاملة نظريا وسياسيا وعمليا تعتبر تحولا تاريخيا لا في نضال الجماهير الكردية وتطلعاتها القومية المشروعة فحسب بل في نضال جماهير العراق كله عربا واكرادا من اجل بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي يعطي المثل لغيره من المجتمعات المحيطة به في حل مسائل القوميات المتعددة بداخلها وتجسدت هذه الصيغة في البيان الشهير الذي عرف باسم بيان (11 اذار – مارس)).

وانطلق حزب البعث في وضع الصيغة الجديدة من ثلاث منطلقات اساسية حددها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن في مايلي :

1- ان الحركة القومية الكردسة في العراق برغم بعض الملابسات التاريخية التي رافقتها وما تحتويه من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية فهي من حيث الجوهر والاساس حركة قومية تمتلك في حدود مطالبتها بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية وعلى راسها الحكم الذاتي مبررات مبدئية وواقعية وانها في هذا الاطار جزء اساس من الحركة الوطنية في القطر العراقي.

2- ان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي انساني واشتراكي وديمقراطي العقيدة لذلك من الطبيعي تماما ان يتفهم الحقوق المشروعة للجماهير الكردية وان يناضل في سبيل تامينها وضمانها... ولما كان الحزب يقود السلطة الثورية في البلاد منذ 17-30-يوليو 1968 فانه يتحمل المسؤولية الاساسية في ضمان هذه الحقوق في صيغ دستورية وقانونية واجرائية.

ان المنهج الثابت والاساس الذي يعتمده حزب البعث العربي الاشتراكي في الوصول الى تامين هذه الحقوق وضمانها هو المنهج السلمي والديمقراطي عن طريق التعاون المخلص والايجابي مع القوى الخيرة الوطنية والتقدمية في صفوف الجماهير الكردية وفي اطار العمل الوطني المشترك المتمثل بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

وعندما صدر بيان 11 اذار – مارس الذي يعطي الحقوق القومية الكاملة للشعب الكردي في اطار الوحدة الوطنية للشعب العراقي وقفت ضده بعض القطاعات من جانب الاكراد ومن جانب العرب على السواء فبعض القطاعات الكردية التي كانت تلتف حول قيادة الملا مصطفى البرزاني الرجعية الاقطاعية ذات الارتباطات السافرة بالقوى الرجعية والصهيونية والامبريالية خارج العراق وقفت ضده لانها كانت تستهدف الانفصال لا الحكم الذاتي وبعض العناصر العربية وخصوصا داخل القوات المسلحة العراقية – وبعضها كان له مستواه القيادي – كانت ضده او لاتؤمن على الاقل بجوهره لان لها حساباتها الخاصة التي تتعلق بمواقعها التي كانت لها في صفوف القوات المسلحة واعتبرت صدور مثل هذا البيان بمثابة وضعها على المطرقة وتجريدها من اية وسيلة للدفاع عن النفس بسبب الملابسات التي كانت سائدة قبل 11 آذار –مارس في العلاقات القائمة وضمن المجتمع العراقي.. ولذلك فقد قاد الحزب القائد يومئذ نضالا شاقا مع النفس ونضالا شاقا في داخل المجتمع من اجل ان يولد بيان 11 اذار – مارس عام 1970.. كما قال صدام حسين نفسه.

غير ان بيان 11 اذار – مارس الذي تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي يبعته سلسلة من القوانين الصادرة عن مجلس قيادة الثورة تضمنت ايضا الحقوق الثقافية لكافة الاقليات القومية الاخرى الموجودة في العراق والتي لا تمثل بحسابات عدد السكان ثقلا كبيرا واصبح من حق هذه القوميات الاخرى ان تدرس بلغاتها – مع تعلم العربية اللغة الاشمل للمجتمع كله بالطبع – وان تحافظ على تراثها وتقاليدها الخاصة وان تعبر عن نفسها في صحف ومجلات وكتب خاصة بها.

لم تكتف القيادة الاقطاعية للحركة الكردية بمعارضة بيان 11 اذار – مارس بل ظلت بعد صدوره سادرة في غوايتها وحملت السلاح ضده ومن حولها قطاعات من الشعب الكردي التي كانت غارقة لاسباب تاريخية في اميتها وتعصبها وولائها الديني للملا مصطفى البرزاني وساعدتها الحدود المفتوحة في شمال العراق مع ايران الشاه على التزويد بالسلاح والعتاد لا من ايران وحدها بل حتى من مخفر الامبريالية الامامي في منطقتنا العربية:

(اسرائيل) مباشرة لقد اصبح شمال العراق يومها بؤرة تنزف صديد الثورة المضادة ضد الثورة التقدمية في العراق.

ورغم كل شئ اصرت الثورة على تنفيذ مشروع الحكم الذاتي وفي موعده المحدد لم تلق بالا الى مناورات الانفصاليين الذين كانوا يتحدثون عن تاشير الحدود او اقتسام الدخول النفطية بين العرب والاكراد وكأن الامر يتعلق بانشاء دولة جديدة وليس باقامة حكم ذاتي لاقلية قومية في اطار الدولة الواحدة وفي تمام الساعة الثانية عشر من يوم 11 اذار – مارس 1974 تم اعلان قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان واعطيت مهلة مدتها اسبوعان لممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني للانظمام الى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. والالتزام بقانون الحكم الذاتي.

ولكن ممثلي البرزاني لم يردوا بالطبع على هذا النداء لا خلال الاسبوعين ولابعدهما ظلوا معتصمين بالجبال وبحبال الشاه الممدودة الى الامبريالية والصهيونية واستمر القتال ضد جيوبهم التخريبية بطبيعة الحال واشتد شراسة من جانبهم فلقد اصبح الحكم الذاتي واقعا قائما وكل امالهم في

الانفصال باتت مهددة في صميمها وخلال عام واحد من القتال وقعت اكثر من ستين الف اصابة منها ستة عشر الفا من القوات المسلحة فقط وسقطت بالمقابل اعداد كبيرة من الشعب الكردي الذي زجت به القيادة العميلة في حرب لا مصلحة له فيها ولامستقبل له من خلالها فعلى مدى اربعة عشر عاما لم يستطع ان يحقق منها مكسبا وما كان بوسعه ان يحقق بالسلاح ومهما وقفت خلفه – او خلف قيادته الرجعية المعادية للوحدة الوطنية قوى الامبريالية – نصرا حاسما ان الدماء تسيل بغزارة وتبتلعها رمال الجبال والاموال تهدر كل يوم والحاجه تشتد اليها لتحقيق التنمية وتجاوز التخلف وتطوير البلاد.

وكان صدام حسين يؤمن بان العمل الحاسم في ازاحة خندق جيب الردة لا يقرر بالسلاح وانما بالسياسة فبقدر ماتكون هذه السياسة متجاوبة مع مصلحة الجمهور اكرادا وعربا فانها مستطيعة دفع جيب الردة حتى اخر موقع يستسلم فيه.

وفي 6 اذار – مارس عام 1975 جرى في الجزائر لقاء بين صدام حسين وشاه ايران اثناء اجتماع القمة للبلدان المصدرة للنفط وتم عقد اتفاقية بين العراق وايران لحل مشكلات الحدود بين البلدين وارست هذه الاتفاقية اسس العلاقات بينهما على اساس الاحترام المتبادل للسيادة وعلاقات حسن الجوار وباتمام التوقيع على هذه الاتفاقية من الجانبين تمت السيطرة على الحدود العراقية- الايرانة واغلقت في وجه المساعدات التي كانت تصل الى الجيب الرجعي في الشمال وانهارت فلول البرزاني وهرب هو نفسه الى داخل ايران.

سوف نسمع بعد عقد هذه الاتتفاقية بحوالي ثلاث سنوات فيدل كاسترو يقول لصدام حسين :

- ان اتفاقكم مع ايران كان حكيما جدا.

- لم يكن عناك بديل رغم اننا كنا متأملين فانه كان قرارا حكيما وجريئا

- لقد استطعتم ان تكسبوا الوقت لصالحكم

- لقد ربحنا الثورة والعراق كله واستطعنا ان نركز على بناء الاشتراكية.

وعندما تم النصر الحاسم على الرجعية العميلة في الشمال ظن البعض داخل الوطن العربي وخارجه ان قانون الحكم الذاتي قد نسخ.... الى حد ان دولا معينة كانت تسأل السلطة العراقية : ماذا سيكون مصير الحكم الذاتي بعدما انتصرتم عام 1975؟... وكان صدام حسين يجيب دائما : نحن لم ننتصر في ذلك التاريخ كبعثيين فحسب ولم ننتصر كعرب وانما انتصرنا كعراقيين وانتصرنا كاكراد وكعرب انتصرنا على انفسنا في معالجة الخطأ وانتصرنا على العملاء الذين وضعوا انفسهم في خدمة الاجنبي بارادتنا جميعا من عرب واكراد وبقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وبمساندة كل الاطراف الوطنية والقومية والتقدمية اذن انتصرنا مرتين مرة بارادتنا ومرة على انفسنا.... المنحرف طرد وهزم والمخطئ تراجع تحت ظروف ومعطيات جديدة لاتغيير في سياستنا منهج الحكم الذاتي لم يقم على اساس حسابات مؤقتة ولم ينتزع منا انتزاعا من طرف منتصر واخر مندحر هو نحن.. وانما الحكم الذاتي كان تعبيرا اصيلا عن منهجنا ونحن منتصرون بل نعتبر في قمة انتصارنا عندما نتخذ قرارا ناضجا يعبر عن حل صحيح لمشكلة عراقية او عربية او دولية ليس الانتصار فقط في ان تصلب ارادتنا في الصراع المسلح وانما الانتصار بل واحيانا القرار السياسي الجرئ يكون اخطر واكثر جرأة من اخطر القرارات العسكرية الجريئة كان الحكم الذاتي قرارا جريئا وكان قرارا مبدئيا صحيحا لشعبنا الكردي ومازال وسيستمر.

غير ان الثورة في العراق على اخطر المشكلات التي واجهتها داخل الحدود العراقية لايثلج بالتاكيد صدورا عديدة خارج الوطن صدور الرجعيين والامبرياليين وشراذم الشوفينيين من بقايا البرزانيين الذين ينتشر بعضهم في البلدان الاوربية وبعضهم الاخر في البلدان الشرق الاوسط ولسوف تشتد الحملة على العراق كلما خطأ خطوة تقدمية اة ثورية او معادية للرجعية والامبريالية في بلاده وسنسمع اقاصيص وحكايات عن عودة القتال مرة اخرى في الشمال او عن تهجير الاكراد من مواطنهم في كردستان الى جنوب العراق... وبطبيعة الحال سوف يستغل سمار الشائعات حادثة ما تقع في الشمال. وقعت او من الممكن ان تقع في منطقة دارت على مسرحها رحى الحرب اربعة عشر عاما وينسجون حولها الاساطير كما انه من الممكن ان يحولوا اجراء عاديا طبيعيا مثل اجراء ترحيل الذين يسكنون على الشريط الحدودي بين العراق وايران من جانب او بين العراق وتركيا من جانب اخر الى

عمق الاراضي العراقية بمسافة تتراوح بين عشرة وعشرين كيلومترا والى قرى نموذجية اعدت لهم خصيصا تتوفر بها كل المستلزمات – التي تفتقر لها حتى الان بعض القرى القريبة من العاصمة نفسها – الى حملة اعلامية معادية تتحدث عن ترحيل الاكراد من قراهم حتى يذوبوا في البحر العربي داخل البلاد... ولكن مثل هذه الشائعات والحملات المغرضة لاتثير القلق بل لعلها تدعو الى الاطمئنان فطالما ان من يقفون وراءها هم دعاة الثورة المضادة فان الثورة تكون اذن في مسارها الصحيح.

ويبقى ان صدام حسين يقول لرفاقه بعد النصر مايؤكد معاني المبدئية الثورية المستمرة رغم كل انتصار بل وبفضل كل انتصار : لاتصابوا بالغرور لانكم ستصابون بالدوار وتفقدون القدرة على رؤية الطريق والاهداف الصائبة لاتفقدوا عوامل النصر فعوامل النصر يجب ان تطور لكي يبقى النصر دائما وجوهر هذه العوامل : ان تحرص على شعبك فنحن لانحب الجبل لكونه جزءا من العراق فقط وانما نحن نحب الجبل في شمال وطننا بالدرجة الاولى لان عليه شعبنا فمن موقع الدفاع عن شعبنا ندافع عن الجبل... ان الذي يدافع عن الجبل ويسحق شعبه لايمكن ان يكون منتصرا وانت تدافع عن الجبل يجب ان يكون واضحا لديك انك تدافع عن شعبك الذي يعيش على الجبل بالاساس..

لم ينتصر البعثيون في شمال العراق اذن وحدهم لا ولم ينتصر العرب والاكراد فقط وانما انتصر قبل اولئك وهؤلاء مبدأ الديمقراطية الذي طالما لقي الهزيمة النكراء ومازال يلقاها في اكثر من مكان حول العراق.

الجبهة الوطنية هدف استراتيجي

لم يكن انتصار اذار – مارس الذي حققته ثورة تموز – يوليو وارست فيه وبه اسس الحلول العلمية والمبدئيه للمشكلة الكردية هو اول انتصاراتها على طريق الديمقراطية كانت قد حققت انتصارا اساسيا اخر قبله بعامين وهو قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية رسميا في 17 يوليو – تموز عام 1973 ففي ذلك اليوم اعلن الرئيس احمد حسن البكر من كل اجهزة الاعلام العراقية قيام الجبهة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي بعد سنوات طويلة من التعارض والتناقض والاحتراب بالسلاح ولم تكن تلك اللحظة الا تتويجا لجهود شاقة طويلة تعرضت للمد والجزر اكثر من مرة حتى امكن لهذه الجبهة ان ترى النور.

ومن المفيد ان نتذكر هنا ان حزب البعث كان المبادر الى مد يده للقوى السياسية الاخرى ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي من اجل وحدة العمل السياسي القومي التقدمي داخل البلاد لم يكن ذلك بعد انتصاره بمفرده في الاستيلاء على السلطة صباح السابع عشر من تموز – يوليو فحسب وانما قبل ذلك بكثير ايام دكتاتورية عبد الكريم قاسم نفسها وحتى بعد مأسي الموصل وكركوك حين كان ينادي على كافة القوى الوطنية والتقدمية بالتوحد الجبهوي داخل جبهة الاتحاد الوطني.

وفي اللحظة التي تم فيها التخلص من العناصر المتسللة الى ثورة 17 تموز –يوليو وانطلقت الطائرة التي تحمل عبد الرزاق النايف من معسكر الرشيد في طريقها الى المغرب.. اخرج صدام حسين من جيب سترته البيان الذي كان قد اعده لثورة الثلاثين من تموز- يوليو وكان يتضمن هذا النص الذي اذيع يومها من كل اجهزة الراديو والتلفزيون.

(ان القوى التقدمية مدعوة ان تعي مسؤليتها في هذه المرحلة الدقيقة من حياة شعبنا وامتنا وان تسهم مساهمة جدية في حماية الثورة والحفاظ على نهجها التقدمي من خلال المشاركة الفعلية في تحمل اعباء المسؤولية وان الثورة حينما تنتهج هذا الطريق لن تنطلق من مواقع الضعف وانما ارادت ان تؤكد ايمانها بضرورة تحقيق اوسع مشاركة جماهيرية في دفع عجلة الثورة الى الامام...)

وكان صدام حسين في هذه العبارات وفيا للخط السياسي الذي اقره المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في فبراير – شباط 1968 اي قبل قيام الثورة في العراق واكد فيه بوضوح وجرأة على ان صيغة النضال الجبهوي على صعيدي النضال السلبي والحكم هي الصيغة الوحيدة القادرة على تلبية متطلبات النضال العربي في هذه المرحلة التي زادها العدوان الامبريالي الصهيوني خطورة وتعقيدا.

ولم تكن تلك الدعوة الصريحة الى مشاركة كل القوى في مسؤوليات العمل الوطني هي الدعوة الاخيرة فلقد تكررت هذه الدعوة اكثر من مرة على لسان المسؤولين القياديين في حزب البعث وفي ديسمبر – كانون الاول عام 1968 نفسه اي بعد قيام الثورة باقل من خمسة اشهر نشرت جريدة الثورة دراسة طويلة معمقة بقلم طارق عزيز تحت عنوان : نحو جبهة وطنية تقدمية راسخة حث فيها القوى الوطنية والتقدمية على الاسراع بجدية في الدخول الى هذه الجبهة التي يدعو اليها بحرارة وحماس ومبدئية حزب البعث وقال : يجب على القوى الوطنية الا تتصرف كمناطقة القسطنطينية لان اسرائيل والامبريالية وقوى الرجعية الداخلية والخارجية وشبكات التجسس والتخريب لن تنتظر حتى ينتهي جميع التقدميين من حوارهم الطويل وتتشكل في العراق جبهة وطنية تقدمية راسخة ستعمل اول ما تعمل على سحق هؤلاء الاعداء...

وختم دراسته بنداء جديد : في جميع الظروف والاحوال ومهما طال الطريق نحو الجبهة الوطنية التقدمية المنشودة فان الفئات الوطنية التقدمية في الحكم وخارجه مطالبة كلها بألا تنسى الحقيقة الكبرى التي وعتها جماهير الشعب وهي ان التناقض الرئيسي هو بين الفئات الوطنية والتقدمية مجتمعة من جهة وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة اخرى وان التناقضات القائمة والتي يمكن ان تقوم بين الفئات الوطنية والتقدمية ماهي الا تناقضات ثانوية ممكنة الحل ولا يجوز ابدا تصعيدها الى مستوى التناقضات الرئيسية وجعلها سببا للصراع والاقتتال... ان الظروف الجديدة التي وفرتها تغيرات 17 و 30 تموز- يوليو – 1968 تشكل اليوم فرصة تاريخية لوضع العراق على طريق الوحدة الوطنية وعلى طريق الثورة الوطنية التقدمية وان الفئات الوطنية مسؤولة عن تحويل هذه الفرصة الى واقع حقيقي وسيكون الحساب امام الشعب والتاريخ عسيرا اذا مافرط احد بهذه الفرصة وفرط بما تتيحه من امكانيات لتحقيق الثورة الوطنية التقدمية ذات الافق الوحدوي الاشتراكي..

وفي 20 يوليو – تموز عام 1970 سيعقد الرئيس احمد حسن البكر مؤتمرا صحافيا يؤكد فيه نظرة البعث الى الجبهة وسنسمعه يقول : الجبهة على الصعيدين القطري والقومي هدف استراتيجي ثبته المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل قيام ثورة السابع عشر من تموز – يوليو 1968 وقد عملت قيادة قطر العراق على اقامة الجبهة قبل الثورة واجرت عدة اتصالات مع القوى الوطنية في هذا القطر.. ولكنها جوبهت بسلبية لا مسؤولة من قبل هذه القوى... وعندما قامت ثورة السابع عشر من تموز – يوليو جدد الحزب مساعيه لاقامة الجبهة وعرض على القوى الاخرى المشاركة في تحمل المسؤولية وكان موقف تلك القوى – مع الاسف - غير ايجابي.. بالمرة..

فلماذا كان الشيوعيون يرفضون ايامها او يتقاسمون عن دخول الجبهة؟ وما هي العوامل التي كانت تحكم تفكيرهم في تلك المرحلة على اثر قيام الثورة؟ يمكن القول ان تلك العوامل لم تكن تخرج في جوهرها عن العوامل الاربعة التالية العامل السيكولوجي :الذي يرسخ سلبيات العلاقات الماضية ويرجح الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي في العلاقة السياسية بين قوتين سياسيتين على المسرح العامل الايديولوجي الذي يدفع الى القصور في التحليل ومن ثم الى الخطأ في الحساب وهو مابدأ في التقويمات الاولى للثورة على انها مجرد حلقة في سلسلة الانقلابات التي تقوم بها فئات (البرجوازية) الصغيرة في العالم الثالث وفي اقطارها العربية وسرعان ما تهبط فورتها ويخمد حماسها وتسقط في اخطبوط مشاكلها فلا تحقق اي شئ.. العامل التنظيمي : فلقد كان الحزب الشيوعي العراقي يعاني من اثار الانقسامات الداخلية التي لم يبرأ منها قط كما لم تبرأ منها كل الحركات الشيوعية في اقطارها العربية اما العامل الرابع – ولعله اهم هذه العوامل جميعا – فلربما امكن ان نسميه عامل التنافس القيادي فلقد استنكف الشيوعيون – في البداية – ان يكون لحزب البعث العربي الاشتراكي دور (متميز) في قيادة الجبهة بوصفه صانع الثورة وحده وطالبوا بالمساواة بين الاحزاب المختلفة في قيادة العمل الجبهوي وهو الامر الذي لم يكن مقبولا لا نظريا ولا عمليا فنظرية الاواني المستطرقة في العمل الجبهوي لا وجود لها. وفي كل الجبهات التي حدثت في الشرق والغرب كان دائما ثمة دور قيادي متميز للحزب الذي فجر الثورة ويمسك بزمام السلطة بصرف النظر عن قيام الجبهة او عدم قيامها.

شكلت هذه العوامل الاربعة – فيما نعتقد – عناصر التردد والتراجع في مواقف الحزب الشيوعي العراتقي ازاء الدعوة لدخول الجبهة ولقد قوبلت هذه العوامل وخصوصا العامل الاخير بحسم واضح من جانب حزب البعث ولسوف يقف صدام حسين في ندوة عقدت في شهر مايو – ايار عام 1970 ليقول بصراحة قاطعة :

هذه الثورة وجدت لتبقى ووجدت لكي يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قائدا لها وعندما يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قائدا لها يعني انه عندما نوجه الدعوة للقاء القوى الوطنية لايعني ان نتخلى عن دورنا القيادي على مستوى المنظمات الشعبية الجماهيرية وعلى مستوى اجهزة الحكم الدستورية والتنفيذية لاننا لم نأت حتى نحكم فقط لقد جئنا حتى نطبق برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي الذي هو من وجهة نظرنا برنامج الجماهير الكادحة في القطر العراقي وفي سائر اجزاء الوطن العربي الاخرى ولذلك ليس من المعقول ان يطلب منا ان نغادر القيادية في هذه الثورة وفي اجهزتها لم نحارب انسانا في هذا القطر على ارائه السياسية واوضح ان صحيفة الثورة فاتحة صفحاتها للكتابة لكل الاتجاهات السياسية وهناك مجلة اسمها (الثقافة الجديدة) يفترض فيها ان تكون مجلة فكرية عامة الا انها مجلة سياسية تنشر فيها كل بيانات الحزب الشيوعي وكل وجهات النظر...

غير ان الشيوعيون ظلوا يطالبون بمبدأ (التكافؤ) او (الجبهة المتكافئة الاطراف) او تطبيق نظرية الاواني المستطرقة وجرى ذلك بشكل علني في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني على لسان كريم احمد الداوود عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي انذاك وردت جريدة الثورة بمقال تقول فيه : (ان السيد عبد الكريم احمد عندما يحلو له ان يتحدث عن المتكافئة الاطراف انما يقدم شيئا فريدا في لاواقعية فمعنى التكافؤ ياتي من دلالة الكلمة (التكافؤ) لا من المشاعر الذاتية التي يسعى البعض لفرضها عليها والتكافؤ يقتضي بالاساس وجود اطراف متساوية في مسؤوليتها ومشتركة في مهامها ومتضامنه في حفاظها على نتائج اعمالها اي لكي يكون الطرف الذي يريد التكافؤ متكافئا فعلا فلابد ان يكون تاريخه القريب تاريخ تكافؤ فعلي ان يكون متساويا معه (لتعميق طابع اتحاده الاشتراكي) وان يكون مشتركا في الثورة ضد هذا الحكم مهما كانت النتيجة ربحا او خسارة لا ان ينتظر الربح ويقول : هيا فلنقتسم وان يكون ممتلئا بالعرفان للثورة التي حررت اعضاءه وازالت كل المضايقات والقيود التي احاطت بهم سابقا لا ان يقابل ذلك بالجحود...).

غير ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في سبتمبر – ايلول 1970 كرر نفس مقولاته بالنسبة للدعوة المطروحة عليه لدخول الجبهة والح على مبدأ التكافؤ بين جميع الاطراف.

وكانت جريدة الثورة قد نشرت في تموز – يوليو 1970 تصور حزب البعث لقيام الجبهة وشروطها واسسها وكان يتضمن ضرورة قيام الاطراف الوطنية بتقييم حزب البعث وقيادته تقييما موضوعيا صريحا باعتباره حزبا ثوريا وحدويا اشتراكيا ديمقراطيا واصدار تقسسم لا لبس فيه ولا غموض ولا التواء لثورة 17 تموز – يوليو الوطنية التقدمية المعادية للامبريالية والصهيونية والاستغلال الطبقي والاعتراف بالدور القيادي للحزب على صعيد الحكم وعلى صعيد المنظمات وعلى صعيد الجبهة رفض الوجود الصهيوني رفضا كاملا والايمان بالتحرر الكلي لفلسطين والارض العربية المحتلة ورفض قرار مجلس الامن مع تبني الكفاح المسلح من اجل تحرير فلسطين واعتبار الوحدة العربية الهدف الاساس الذي يستجمع كل الاهداف ويقف في مقدمتها الايمان بالتحويل الاشتراكي ومعاداة الاستعمار والرجعية وعدم السماح بخلق ولاءات خاصة داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة باعتبار هذه القوات احدى المؤسسات الثورية المهمة التي يعني الامتداد من قبل الاحزاب والمنظمات السياسية في صفوفها خطرا على وحدتها كأداة فعالة..

وفي عام 1971 في الخامس عشر من شهر نوفمبر – تشرين الثاني اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي (ميثاق العمل الوطني : تتويجا لمسيرة الثورة الظافرة ومسعاها الجاد لتحقيق العمل الجبهوي من خلال تجاوز سلبيات بعض القوى السياسية في القطر واستجابة للمصلحة الوطنية العليا الصف ووحدة الوطني لترسيخ وتعميق النهج الوطني الثوري... وتحدث الميثاق عن ضرورة الجبهة والتحالف بين القوى الوطنية والقومية والتقدمية في القطر العراقي وكيف ان النظرة الى هذا التحالف هي نظرة (مبدئية واستراتيجية) بالنسبة لحزب البعث وعدد المنجزات الكبيرة التي حققتها الثورة تحت قيادة البعث مثل تصفية شبكات التجسس داخل العراق والاستثمار الوطني للكبريت والنفط واصدار تشريعات ثورية في المسألة الزراعية كقانون الاصلاح الزراعي رقم 151 لسنة 1970 واصدار قانون العمل رقم 151 لسنة 1970

وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي والاتجاه لحل المسألة الكردية حلا سلميا ديمقراطيا واعداد اضخم خطة تنمية خمسية في تاريخ القطر وغيرها.

وفتحت جريدة الثورة صفحاتها على مدى ثلاثة اشهر لكل الكتاب التقدميين من ذوي الاتجاهات المختلفة لمناقشة الميثاق وكان الاجماع على (ان ميثاق العمل الوطني انتصار جديد ومهم للحركة الثورية في القطر وفي الوطن العربي وهو اول بادرة ثورية من نوعها يقوم بها حزب تقدمي حاكم في

الوطن العربي (وفي معظم ارجاء العالم الثالث) لتجميع كل القوى التقدمية الخيرة في بلاده عبر دعوة نضالية تاريخية لقيام وارساء العمل الجبهوي والنضال المشترك النشيط الواسع على اسس استراتيجية عملية وتكتيك ثوري يضع الثورة العربية على طريق النصر.

بل ان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي اصدر بيانا يقول فيه : ان ميثاق العمل الوطني يتضمن اسسا صالحة للتعاون الوطني وان مشروع الميثاق من حيث مضامينه واتجاهاته الرئيسية معاد للامبريالية... واكد على ان الميثاق يعلن الانحياز الكامل والحازم الى معسكر الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعدوان..) وعلى ان الميثاق يرسم برنامجا تقدميا للتحولات الاقتصادية – الاجتماعية ويعتبر طريق التطور الراسمالي طريقا مرفوضا من الناحية المبدئية وعلى ان الميثاق يؤكد على الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية.. وعلى.. اهمية الاستمرار في توثيق علاقات التعاون مع الدول الاشتراكية..

ثم مضت بعد ذلك ثلاثة اشهر...

وفي فبراير – شباط 1972 قام صدام حسين بزيارة للاتحاد السوفيتي على راس وفد رسمي وحزبي كبير ثم تلتها زيارة الكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي للعرؤاق وجرى خلالها التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في نيسان – ابريل 1972 واثناء زيارته للقطر عقد كوسيغين اجتماعا مع اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. في نطاق تبادل وجهات النظر بين الحزبين الشقيقين واصدر الحزب الشيوعي بعدها بيانا بمناسبة توقيع المعاهدة قال فيه : ان الحزب الشيوعي العراقي اذ يعتبر عن ترحيبه البالغ بالمعاهدة العراقية – السوفيتية. فانه كان يتابع باهتمام تطور العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي لاسيما بعد زيارة الوفد العراقي الحزبي والحكومي للاتحاد السوفيتي في شباط – فبراير عام 1972 واليوم وقد تكللت جهود الجانبين الصديقين بالنجاح في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون فان حزبنا الشيوعي العراقي يثمن ايجابيا هذه الخطوة التاريخية وهو يعلن عن استعداده الكامل للعمل بكل طاقاته دون تحفظ للتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي... من اجل ان تخفق راية الصداقة العراقية – السوفيتية عاليا..).

وبعد ان اعلن الحزب الشيوعي موقفه ذاك طلبت منه قيادة حزب البعث الاشتراك في الوزارة بمقعدين فعقدت اللجنة المركزية اجتماعا طارئا لدراسة الموضوع وقررت اتخاذ موقف ايجابي من الدعوة والموافقة على الاشتراك في الوزارة : ودخل من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الى الوزارة العراقية.. عامرعبدالله و مكرم الطالباني.

وفي 17 يوليو – تموز 1973 بعد سلسلة من الاجتماعات بين ممثلي الطرفين اعلن عن توقيع البيان المشترك بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي وقعه عن خ\حزب البعث امين سر القيادة القطرية احمد حسن البكر وعن الحزب الشيوعي عزيز محمد السكرتير الاول للجنة المركزية.

ونشرت جريدة الثورة وجريدة الفكر الجديد نص ميثاق العمل الوطني وقواعد العمل في الجبهة وكان يتضمن بوضوح الاعتراف الصريح من جانب الحزب الشيوعي بان حزب البعث العربي الاشتراكي يحتل موقعا متميزا في قيادة الجبهة وفي هيئاتها وانه يقود السلطة السياسية في الدولة كما يقود مؤسساتها الدستورية كما نص صراحة على الالتزام بعدم ممارسة النشاط الحزبي في داخل القوات المسلحة لغير الحزب القائد للثورة بوصفها احدى المؤسسات الثورية المهمة التي يمثل الامتداد من قبل الاحزاب والمنظمات السياسية الى صفوفها خطرا على وحدتها.

وبدأت صفحة جديدة..

وفي كل مكان خارج العراق وعلى امتداد الوطن العربي كله اعتبر المناضلون القوميون والتقدميون من كافة الاحزاب والمنظمات والتيارات القومية التقدمية هذا الاقفاق الاخير واحدا من الانجازات المهمة لثورة تموز – يوليو في العراق.. يمكن ان يكون له صدارة واشعاعه الخارجي كما يمكن ان تكون له افاقه الايديولوجية المحتملة على طريق التفاعل الايجابي بين التيارين الفكريين الاساسيين في الساحة العربية بحيث تتطور الجبهة من خلال نضالاتها العملية الى مزيد من التلاحم والوحدة الفكرية والتنظيمية بين اطرافها.

صدام حسين نفسه كان يلح في اجتماعاته مع لجان الجبهة على ضرورة هذا التفاعل الايجابي وتوفير شروطه الايديولوجية والنفسية كان يقول :اعتقد ان الخطأ الذي يقع فيه البعثيون كما يقع فيه الشيوعيون بشكل خاص. هو ان كل رفيق منهم يتصور ان استقلاليته الايديولوجية تجعله يعتقد بانه وحده يمتلك الحقيقة الكاملة المطلقة في التطبيق. ثم يصر على هذا التصور ويطلب من الاخرين ان ينضووا تحت جناحه وتتاثر كل تصرفاته اللاحقة بذلك ان مثل هذا الفهم الخاطئ للاستقلالية اذا ما استمر فان الجبهة لن تصل الى افقها الاستراتيجي..

كما كان يولي تقديرا للاعتبارات النفسية التي تلعب دورا هاما في خلق الاطار الملائم لهذا التفاعل :ان اساس التفاعل ايها الرفاق هو توفر روحية التفاعل و وجود الرغبة في التفاعل والرغبة المجردة بدون ارضية تقف عليها غير كافية اذ يجب ان نوجد الجو النفسي الذي يجعل من التفاعل عملية مطلوبة وضرورية والتفاعل في اية حال غير مناقض للاستقلال الايديولوجي ان الاستقلالية الايديولوجية لا تلغي التفاعل من اجل وضع الايديولوجية في سياق جديد يكون الوجه الجديد فيها هو التكيف والتفاعل مع حقائق المجتمع ومع ظروفه الموضوعية المتطورة بما يفتح مسالك جديدة امام العمل السياسي والفكري والاجتماعي ان هذا النهج يمكننا من تكوين جبهة تكثر فيها المعابر التي تجعل الفكر امام اخذ وعطاء للمستقبل وامام تفاعل افضل بصورة دائمة..

وكان في تقديره دائما ان هذا التفاعل الايجابي الذي ينطلق من ان كل طرف لديه ما يعطيه وكل طرف عليه مايجب ان يتعلمه يمكن ان يكون المفتاح المركزي لخلق الاجواء النفسية والفكرية التي تسهل الوصول الى الاهداف العملية وبدونه لايمكن ان تنتهي المواقف المتشنجة التي تحدث احيانا بين البعثيين كما لايمكن ان تنتهي المواقف المتشنجة والتصرفات الخاطئة بين صفوف الشيوعيين والتي تغذي هي الاخرى المواقف المتشنجة لدى البعثيين وتوجد لها المبررات النفسية...

غير ان التفاعل لايعني مجرد النقد المتبادل بين الطرفين وليس هو مجرد المطالبة بحقوق دون المشاركة العملية الايجابية في البناء بل ان هذا النقد نفسه لايكتسب مبرره وضرورته ومشروعيته الا من خلال اداء بارز للواجبات.

في العمل اليومي كما ان عمليه ان يوضع في سياقه الصحيح ايضا فلا يتحول الى تصعيد للاخطاء وتجاوز للممكنات الموضوعية في تقييم الاجراءات التي تتخذها الثورة وعليه دائما ان يستلهم الروح الجبهوية وان يتخذ من لجانها وهيئاتها اطارا له فلا يتحول الى محاولات للكسب على حسابها.

ان الشيوعيين يؤمنون بخط مستقل ايديولوجيا عن حزب البعث ومثلهم منتسبوا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاخرون اذن فعليهم ان يكسبوا بهذا الطريق وليس باي طريق اخر اذ ان اي طريق اخر لابد ان يقود الى التناقض بين اطراف القوى الوطنية وقد يقود الى الانحراف عندما يتحول الى صراع مع مسيرة الثورة لو تصورنا الاية معكوسة وبدأنا في حزب البعث نشهر بالشيوعيين في خطبنا وفي اجهزة الاعلام لان بعضهم يشهر بنا وبنظامنا ومبادئنا – وهم يفعلون ذلك عن طريق ما يعتبرونه خاطئا في تصرف الاجهزة الادارية ويجعلون من ذلك وسيلة للكسب – فكيف تتصورون الحال؟اي ان نكسب لحزبنا عن طريق تهشيم الاخرين فهل هذا مقبول؟ اذا كان هذا مقبولا فلا بد ان تتصوروا كم ستخسرون اذا ما تحدث قادة حزب البعث في خطبهم للجماهير عن سلبيات الحزب الشيوعي... ولكننا عندما نقف ونتحدث عن الجبهة وعن دوركم فيها وعن دور القوى الوطنية الاخرى بشكل ايجابي فان في ذلك كسبا كبيرا لكم..

ولم يتردد صدام حسين في ان يضع مشكلة الاجهزة الخاصة في الدولة في اطارها الطبيعي وان يفسر بوضوح اسباب شططها احيانا وان يقدم الحلول العملية اليليمة للخروج من ضغوطها :في العالم كله في الانظمة الاشتراكية وفي الدولة الراسمالية قد تسعى الاجهزة الخاصة الى وضع القيادة السياسية امام حالة استثنائية احيانا وقد تسعى بعض عناصرها الى ذلك عن قصد اذا كانت غير امينة وعندما تكون مخلصة فقد تسعى الى ذلك احيانا وبدون قصد وانما هي تجد نفسها منساقة – نفسيا – الى خلق حالة غير طبيعية كي تاخذ صلاحيات استثنائية ويكبر حجمها في التعامل مع القيادة السياسية ولكن دورنا في التثقيف ودورنا في الرقابة ودورنا في التفاعل يقلل من فرص العناصر السيئة او العناصر الساذجة في ايجاد حالة استثنائية لمعالجة اية قضية من القضايا المطروحة..

ولكن كيف يمكن وضع ذلك كله موضع التطبيق؟ ماهو الطريق الذي لا طريق غيره لحل كل المشكلات الناجمة عن العمل اليومي في الواقع العملي؟

سوف يقول صدام حسين بوضوح : ان التفاعل يجب ان يزداد والاجتماعات ينبغي ان تنتظم ولابد من ان يكون هنالك اطلاع على القرارات السياسية والاجراءات الادارية واجراءات الدولة كما هي بحجمها الطبيعي ومبرراتها الاساسية (يقول المثل الريفي : البخور يطرد الخبيث ونقول نحن :الوضوح يطرد الخبيث مثلما تطرد الشمعة الظلام.

غير ان ذلك كله ينبغي ان ينطلق من منطلق اساسي وجوهري بدونه لامعنى للتفاعل او النقد الايجابي بل لامعنى للجبهة نفسها في حد ذاتها هذا المنطلق هو (الانتماء للثورة) ان هذا الانتماء الواضح المحدد للثورة هو القاعدة الصلبة التي يمكن ان يرتفع من فوقها البناء المشترك بل لعل هذا الانتماء الصميمي هو الذي يمكن وحده ان يضع البذرة الطيبة لكل احتمالات او ربما ضرورات اللقاء والتعاون والتىزر على الصعيد الاستراتيجي ان صدام حسين يقول بطريقة لا لبس فيها ولا غموض ان هذا الانتماء هو المحك وهو ايضا معيار النجاح والخصوبة في نتائج المستقبل.

هناك تجارب كثيرة في العالم ايها الرفاق الشيوعيون تريكم كيف تصرفت الاحزاب الشيوعية بمرونة عالية استجابة للشروط الوطنية والقومية في بلدانها فثورة كاسترو تفاعل معها الحزب الشيوعي هناك الى الحد الذي اصبح فيه كاسترو زعيما للحزب الشيوعي في كوبا وهناك احزاب شيوعية في اوربا الشرقية لاتحمل اسم الحزب الشيوعي فلماذا تفسر الاستقلالية الايديولوجية في هذا القطر تفسيرا يبعد التفاعل بينكم وبين رفاقكم من الاطراف السياسية الاخرى فيما تفسر في تجارب ثورية اخرى في العالم بشكل مختلف؟

ينبغي القول ان الهدف المبدئي للجبهة والتصور الاستراتيجي لها لم يغب قط عن تفكير صدام حسين بصرف النظر عن المشكلات الفرعية او الجزئية التي كان يغرق فيها البعض وينسون افاق المستقبل بل ان السؤال الذي كان يتردد همسا واحيانا داخل الغرف المغلقة طرحه صدام حسين بجرأة كعادته وواجه اصحابه في عيونهم :ماذا استفدنا من الجبهة؟

(ستواجهون جميعا سواء اكنتم بعثيين او شيوعيين او مستقلين من الحركات السياسية الاخرى التي قد تجد طريقها الى الجبهة مستقبلا ستواجهون هذا السؤال : ماذا استفدتم من الجبهة؟... هذا السؤال سيكون مطروحا وبشكل دائم وهذا احد الاساليب والوسائل التي تستهدف خلق ثغرات نفسية والعمل على تعميقها لكي تكون ثغرات عملية من اجل ان ينفذ منها المقابل.. ربما كنا نجد من حين لاخر ان فائدتنا قليلة اما اذا كنا نقيس هذه الفائدة باطار التصور الاستراتيجي المرتبط بالمسيرة التي نقيم اسسها جميعا وبجهد مشترك من اجل شعبنا فاننا سنجد نفعا يوميا لايحصى لنحاول الان ان نعكس السؤال في غير صالح من يسألون : ماذا سنستفيد لو عشنا متناحرين؟هكذا يكون وسترون جوبه ترى ماذا استفاد الشعب العراقي من من خلال ظروف التناحرات السابقة وماذا استفاد الوطن؟... ان المنهج الذي نسير عليه ينطوي على مقدار الاستفادة بالحسابات والتصورات الاستراتيجية..

فالثورة والمسيرة والجبهة تؤخذ بمحصلتها ولا تؤخذ مجزأة.. واذا ما أخذتم المحصلة بما فيها من مؤشرات فانها ستجعلكم وتجعلنا جميعا نفخر بالانتماء اليها).

غير ان السؤال فيما سبدو ظل يتردد في اوساط الشيوعيين الذين كان بعضهم يتصور الكسب (بعقلية نقابية) او في الاقل بعقلية بعيدة عن التصور الاستراتيجي الشامل لمسيرة الثورة ماذا خسر الشيوعيون من دخولهم الجبهة؟ انتم ايها الرفاق يبحثون عما كسبتم فماذا خسرتم؟ لقد ازداد عددكم وازدادت جماهيريتكم وقوى تنظيمكم وتجد افكاركم اليوم المجال للتفاعل مع الاطراف الوطنية الاخرى وتعملون بحرية فماذا كنتم ستكسبون لو كنتم خارج الجبهة؟)

ومن الغريب ان الحزب الشيوعي نفسه كان يقول انه كسب على لسان سكرتيره الاول عزيز محمد في التقرير السياسي الذي قدمه للمؤتمر الثالث للحزب الذي عقد في عام 1976 اعتراف صريح وواضح :

(ان الانجازات التقدمية التي سبقت قيام الجبهة ومن ثم قيام الجبهة نفسها خلقت امكانيات اكبر لاساعة الديمقراطية في البلاد فقد اتيحت لحزبنا الشيوعي في الظروف الجديدة فرصة ممارسة العمل العلني وفتح مقراته وصدور صحيفته اليومية المركزية: طريق الشعب بصورة شرعية كما مارست القوى الوطنية الكردية نشاطها العلني وشرعت مؤسسات الحكم الذاتي لمنطقة كردستان بممارسة اعمالها...)

بل ان السكرتير الاول يؤكد قيادة حزب البعث للمسيرة التي اثمرت كل تلك المنجزات على صورة قرار من المؤتمر كله جاء فيه :

(ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو قائد الثورة والدولة السلطة السياسية في القطر وله دور متميز في قيادة الجبهة وان الحزب الشيوعي يسند ويدعم هذا الاتجاه ويؤيد المنجزات الثورية والتقدمية التي تتحقق ويعتبرها لبنات اولية وضرورية ومفيدة على طريق بناء الاشتراكية في العراق...)

بكل الحسابات اذن المبدئية والتنظيمية والعملية كان الحزب الشيوعي يكسب من قيام الجبهة ومن استمرارها ومن تقدمها فما الذي قلب الموازين وغلب اتجاهات العزلة والانعزال او ضخم اوهام التفرد والانفراد؟

هل كان مايجري على السطح غير مايدور في الاعماق؟

بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في 10 مارس – اذار 1978 صدر تقرير سياسي وزع توزيعا علنيا واسعا تضمن انتقادات حادة لحزب البعث العربي الاشتراكي كما انطوى على مطالب جديدة تتنافى مع نص ميثاق الجبهة وروحه.

ويمكن تلخيص المحاور الاساسية التي دار حولها التقرير فيما يتعلق بالجبهة وبالعلاقة بين الحزبين فيما يلي :

1- ان الحزب الشيوعي يطالب بان يكون عام 1978 عام انهاء فترة الانتقال والاعداد للانتخابات العامة للمجلس الوطني في ظل الحريات السياسية العامة التي تطلق مبادرات الجماهير وطاقاتها.

2- ان الحزب الشيوعي يطالب بان تتدارس الجبهة القرارات المهمة قبل اصدارها.

3- ان الحزب الشيوعي يطالب بالغاء شرط الالتزام الحزبي في تسلم المسؤوليات.

واذا كانت تلك هي المطالب المحددة فلقد مهد التقرير بسلسلة طويلة من الانتقادات التي اخرجها من جعبته فجأة وطرحها دفعة واحدة في عرض الطريق كي تسده امام اية محاولة للمناقشة الهادئة الجادة البعيدة عن التشنجات والانفعالات العصبية داخل لجان الجبهة او في هيئاتها القيادية العليا

لم يكن البعث مترددا في الاعداد للانتخابات العامة للمجلس الوطني ولقد كانت الظروف الموضوعية التي مر بها العراق في صراعه ضد مراكز الامبريالية ومخافرها في الشمال المتمثلة في بؤرة التمرد البرزاني ثم انتصاره الحاسم عليها ثم اعادة الحياة الى اوضاعها الطبيعية في منطقة الحكم الذاتي. تحول دونه وما يطالب به الحزب الشيوعي من انتخابات حرة شاملة وفضلا عن ذلك فان تعبيراته الخاصة بالحريات السياسية العامة واطلاق الطاقات والمبادرات توحي بان ثمة ضغطا وكبتا وقمعا كان يجري في البلاد وهو ما يتنافى مع قرار مؤتمره السابق نفسه بل يتعارض مع ماكان يتمتع به من ممارسة لحرياته السياسية العلنية والتعبير عن ارائه الكاملة في صحيفته اليومية المركزية التي تصدر باسمه وهو مالم يتمتع به حزب شيوعي اخر في المنطقة كلها حتى الان... وبالاضافة الى ذلك فان الحريات العامة التي تنطلق بغير توجيه نحمل معنى الليبراليه التي لايمكن تطبيقها اصلا وليست مطبقة بالفعل في بلدان العالم الثالث او اي قطر من الاقطار العربية للظروف الخاصة بطبيعة بناه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة على الاستعمار الطويل لارضه وعلى تعرضه الدائم حتى بعد الاستقلال السياسي لعودة اشكال الاستعمار الجديد اليه مرة اخرى ورغم ذلك كله فهل يمكن للديمقراطية الليبرالية ان تتفق مع ايديولوجية الحزب الشيوعي؟ وهل يمكن لليبرالية ان تقوم اصلا في مجتمع يخضع اقتصاده لتوجيه مركزي شديد جانب الدولة؟ كيف؟

اما المطالب الاخرى فلعلها ان تكون واضحة التعارض مع ما اعترف به الحزب الشيوعي في قرار مؤتمره السابق من الدور القيادي المتميز لحزب البعث في الثورة والدولة والجبهة جميعا، وهو الاعتراف الذي كان اساسا من اسس تكون الجبهة نفسها وشرطا من شروط ميلادها ان العودة الى مبدأ التكافؤ بين الاطراف هنا لايعني سوى محاولة هدم الاسس التي قامت عليها الجبهة والتي وافق عليها الحزب الشيوعي من البداية واعلن استعداده

للتعاون والمشاركة في المسيرة بناء عليها وانطلاقا منها. افهل يعني ذلك كله سوى وضع قنبلة موقوتة داخل البناء الجبهوي نفسه لا ينقصها الا اطلاق مفجرها حتى ينهار البناء كله؟

ولقد انطلق المفجر بالفعل بتاسيس خلايا للحزب الشيوعي داخل القوات المسلحة نفسها وكان ذلك ايذانا باشعال الحريق.

الشيوعيون ينقضون التزاماتهم

لماذا حدث ذلك كله؟ لماذا سلك الحزب الشيوعي هذا النمط من السلوك الفكري والتنظيمي الذي كان يعرف مغبته جيدا؟وهل يمكن القول ان المطالب التي اعلن عنها في تقريره تمثل الدوافع الاصيلة الدفينة لهذا السلوك؟ ام ان ثمة ماهو ابعد واعمق منها في باطن فكره نفسه او ايديولوجيته ذاتها بحيث ان ماجرى لم يكن غير متناقض معه فحسب وانما معبر عن جوهره الحقيقي؟

لنقل في البداية ان تفاعلا اصيلا ومنزها وعميقا ضمن الشروط النفسية والفكرية والتنظيمية التي تحدث عنها صدام حسين لم يحدث بالفعل بقي الحزب الشيوعي متصلبا داخل مفاهيمه التقليدية متمترسا خلف مقولاته الجاهزة التي تصدر عنها نظرته وتحليلاته وسياساته العملية حول طبيعة السلطة في المجتمع العراقي. وشروط الانتقال الى الاشتراكية وشروط بنائها وما يسمى بنظرية التطور اللاراسمالي واهم من ذلك كله حول طبيعة الظاهرة القومية بشكل عام وفي مجتمعنا العربي بشكل خاص ومعنى الوحدة العربية ودلالتها بالنسبة اليه والعلاقة الجدلية بين الوحدة والاشتراكية في وطننا العربي.

ان العبارة الشهيره التي قالها خروشوف من فوق منبر المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي وترددت اصداؤها القوية في جنبات العالم الثالث والاقطار العربية بوجه خاص – وهي :

ان كثيرا من بلدان اسيا وافريقيا قد احرزت استقلالها السياسي وعليها الان ان تواجه السؤال الذي تطرحه مرحلة مابعد الاستقلال : اي الطريقين سوف تختار في تطورها؟ طريق النمو الراسمالي او النمو غير الراسمالي؟... هذه العبارة التي ولدت اوهاما كثيرة عن الاختيار الحر لطرق المجتمعات التي كانت توصف عادة بانها المستقلة حديثا – بصرف النظر عن مسؤولية خروتشوف عن هذه الاوهام او عدم مسؤولية – لم تكشف احداث التاريخ عن زيفها فقط بل عن خطورتها ايضا على نضال الطبقات المستغلة في بلدان العالم الثالث واقطارنا العربية على الخصوص.

فلم تكن عبارة التطور اللاراسمالي في الواقع صياغة نظرية علمية لانها لم تحدد لنا طبيعة البنية الاجتماعية بطريقة ايجابية فالتعريف السلبي هنا لا يقودنا الى التعرف على الحقيقة المحدده لاية بنية اجتماعية فاذا كان قد قيل عن بعض اقطارنا العربية في الستينات انها تسير في هذا الطريق المسمى (لا راسماليا) فمعنى ذلك نفي ان هذه البلدان تسير في طريق التطور الراسمالي فهل يعني هذا انها كانت – او ماتزال – تسير في طريق التطور الاشتراكي؟

ليست عبارة التطور اللاراسمالي. على اي حال متماثلة في مضمونها ومغزاها مع عبارة التطور الاشتراكي فما الذي كانت تدل عليه مثل هذه الصياغات النظرية الغامضة؟ كانت تشير الى المفهوم الذي شاع ايامها حول ماسمي بدولة الديمقراطية الوطنية التي تقود البلاد على طريق لا راسمالي وتحقق حرية الحز الشيوعي في العمل حتى تخوم الدولة الاشتراكية حيث يتولى الحزب الطليعي مهمة بناء الاشتراكية والحزب الطليعي هنا هو حزب الطبقة العاملة الشيوعي.

مثل هذه الصياغات النظرية الغامضة – التي اوقعت في شباكها الكثيرين – لم تكشف عن اقل من العجز النظري عن تحديد طبيعة البنيات الاجتماعية في اقطارنا عن اية راسمالية كانوا يتحدثون او عن اية اشتراكية دون التركيز على طبيعة الارتباط البنيوي بين البنية الاجتماعية العربية والبنية الراسمالية العالمية الامبريالية؟ وكيف يمكن التطور على طريق راسمالي – اي كما كان الحال بالنسبة للطبقة الراسمالية في الغرب – في ظل تلك التبعية البنيوية وهو مستحيل نظريا وعمليا؟ وكيف من باب اولي يمكن التطور على انقاض تلك التبعية دون ان يؤدي ذلك بالضرورة الى وضع

الاسس الكفيلة ببناء الاشتراكية؟ ان الذي يحافظ على ذلك الارتباط مع البنية الامبريالية العالمية لايمكن مهما ادعى الا ان يبني على ارض بلاده ركيزة اخرى للامبريالية والذي يستطيع كسر هذه التبعية البنيوية لابد ان يكون مؤهلا لبناء الاشتراكية.

غير اننا ينبغي ان نقول ان ذلك العجز عن تحليل طبيعة بنياتنا الاجتماعية لا يتحمل مسؤولية (اوليانوفسكي) وحدة وانما ايضا – وربما اولا وفي الاساس – منظمات واحزاب سياسية كانت هي المدعوة قبل غيرها لفهم وتحديد طبيعة البنيات الاجتماعية التي كانت تناضل لتغييرها ولعل بعضها لم يتنبه لفساد مثل هذه النظريات الا عندما تنبه صاحبها نفسه لفسادها وتخلي عنها – وان يكن على استحياء مشوب بكبرياء المفكرين الرسميين للدول الكبرى – بعد ان هزته في عاصمته البعيدة اصداء الارتطام الكبير بين نظريته والواقع في كثير من اقطار العالم الثالث وبعض اقطارنا العربية.

لم تلتفت الاحزاب الشيوعية العربية الرسمية لسوء الحظ لدراسة واقعها العربي لقد تبنى الشيوعيون العرب داخل تلك الاحزاب من المقولات والمفاهيم والتحليلات الجاهزة التي صكت في واقع مغاير وفي ظروف تاريخية مختلفة دون اية محاولة من جانبهم لامتحانها او لقياس مدى انطباقها على واقعهم الاجتماعي او التاريخي ان نظرية ستالين حول الامة والقومية التي تعتمد اربعة مقومات اساسية للامة هي : وحدة اللغة ووحدة الارض ووحدة الحياة الاقتصادية المشتركة ووحدة التكوين النفسي. تؤكد كما هي كمعايير هندسية لقياس عملية تكون الامة العربية والقومية العربية ومايترتب عليها من نضال من اجل الوحدة العربية.

عندما انفجر الخلاف واشهر سيف الانقسام داخل الحزب الشيوعي السوري عام 1972 حول قضايا الامة والقومية والوحدة العربية حمل الجميع اثقالهم الفكرية وطرحوها امام باباوات الكنيسة الماركسية ولسوف نسمع داخل الردهات العتيقة للكملن اصوات القادة والعلماء السوفييت تتحدث رغم مرور ثلاثة عشر عاما على المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي اهال على ستالين تراب التاريخ بنبرات ستالينية واضحة.

قال العلماء السوفيت : فيما يتعلق بوجود امة عربية واحدة في الوقت الحاضر يجب الاخذ بمميزات الامة كما صاغها ستالين هناك ميزة ليست متوفرة وهي : الاقتصاد المشترك لم يقل ستالين السوق المشتركة وانما قال الاقتصاد المشترك تعبير الامة العربية الواحدة الان ليس موضوعيا يمكن الكلام عن الشعب العربي... يمكن الكلام عن عملية تكون الامة العربية هذا ليس تصريحا صحافيا هذا برنامج لذلك لايجوز القول ان الامة العربية متكونة تماما... العامل الاقتصادي في قيام الامة وتكونها هو عامل حاسم في قضية الامة يجب الكلام عن الشعب لا عن القومية الامة هدف لانها ليست مكونة بعد.

ولكن ماذا عن الوحدة العربية؟ قال العلماء السوفيت الوحدة ليست هدفا بذاتها يمكن ان يكون لها محتوى مختلف لايمكن ان تكون الوحدة هي الهدف الرئيسي للشيوعيين الهدف الرئيسي هو الاشتراكية.. اهم قضية هي الاشتراكية ثم الشيوعية ولايمكن ان نحل محلها اي قضية اخرى... شعار الوحدة العربية يمكن ان يعرقل احيانا النضال في سبيل التقدم الاجتماعي والاشتراكية ان التروتسكيين من قبل والصينيين الان يطلبون من الاتحاد السوفيتي ان يذوب ان يتوقف تطوره من اجل الحركة الاشتراكية العالمية فهل يجب التضحية بالتقدم الاجتماعي في هذا البلد العربي او ذاك في سبيل الوحدة العربية؟

غير ان الامر مع الاسف لاينتهي فثمة اسئلة كثيرة تنشب مخالبها هنا لا بالنسبة للامة العربية وحدها او للوحدة العربية او للقومية العربية بمفاعيمها التي يتبنونها وانما بالنسبة للنظرية الستالينية نفسها.. ذلك لان هذه النظرية وليدة الواقع الاوربي خلال القرن التاسع عشر ومن ثم فهي عاجزة عن تفسير ظواهر قومية اخرى نشأت خارج هذا الواقع الاوربي وفيما قبله بقرون عديدة ان ستالين يرد ظهور الواقعة القومية الى ظهور النمط الراسمالي الحديث في الانتاج حيث يتطلب احد الشروط الاساسية للامة في نظرة وهو وحدة الحياة الاقتصادية – اي وجود السوق الراسمالية المتكاملة – ومن هنا لم يكن تركيزه الشديد على هذا العنصر في مقومات الامة فحسب بل تركيز العلماء السوفييت في مناقشاتهم مع اعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري حين انفجر الخلاف بينهم ولكن الا يؤدي تقبل نظرية ستالين بحذافيرها ان تقع مسؤولية اكمال تكوين الامة العربية على عائق الراسماليات العربية التي سوف تبحث عن توحيد سوقها وهو امر يوشك ان ينحدر الى مستوى الهزل لمن يعرف مستوى تطور الراسماليات العربية بل والمدى المحدود والمحدد من جانب الراسمالية العالمية لافق تطورها في ظل النظام الراسمالي العالمي الراهن؟ ان الامة العربية اذن التي يزعمون

انها في طور التكوين لن تتكون قط مادام تكونها لايمكن ان يتم الا في اطار الراسمالية والراسمالية المحلية بالتحديد وضمن النظام الراسمالي العالمي.

مثل هذه النتائج الخاطئة لابد من الوصول اليها مادمنا نطبق انماطا نظرية جاهزة نابعة من الواقع الاوربي المحلي على واقع مختلف جذريا عنه لا من حيث مستوى التطور فحسب بل من حيث طبيعة التكوين الاجتماعي نفسه وهكذا لانصل الا الى التبسيط المخل من جانب او التيه النظري من جانب اخر ذلك لانه لابد وان يكون الواقع العربي متشابها بل متماثلا مع الواقع الاوربي حتى نصل الى نفس النتائج التي يصل اليها منطقة اي لابد ان ننتقل من الاقطاع الى الراسمالية ومنها الى الدولة القومية ثم ينفتح الطريق بعد ذلك عبر تناقضات الراسمالية الى الاشتراكية فماذا لو لم يكن لدينا اقطاع؟ وماذا لو لم تكن لدينا راسمالية محلية قادرة عبر سلطتها البرجوازية على ارساء السلطة القومية الواحدة؟

هل ستتوقف العملية التاريخية اذن؟

غير ان هذا العجز عن فهم تطور الظاهرة الاجتماعية الخاصة بالامة والقومية لدى الاحزاب الشيوعية الرسمية قد صاحبة ايضا تقليل كبير من شأنها ومن اهميتها في الوطن العربي فما دامت هذه الظاهرة في نظرهم. ظاهرة برجوازية فان الاهتمام والالحاح عليها يعتبر سقوطا في حبائل الفكر البرجوازي وتنافسا او مزاحمة – على حد تعبير العلماء السوفيت – للقوميين في مواقعهم يبقى الحديث عن الامة العربية والقومية العربية في ادبيات هذه الاحزاب حديثا سياسيا في معظمه اقرب الى التصريحات الصحافية منه الى المقولات الفكرية المؤسسة على قناعة ايديولوجية وفي باطن تفكيرها ان تحقيق الاشتراكية سيني كل الاشكاليات المتعلقة بالمسألة القومية ومن ثم فهي تتخذ من نصيحة العلماء السوفييت بان القومية العربية ليست شعارنا وان الهدف الذي نسعى اليه هو الاشتراكية تاكيدا امميا لعجزها النظري عن الالتحام بواقعها او فهمه فهما علميا على الاقل ذلك لان ما جرى في عالم اليوم – وما زال يجري – يدل على ان الظاهرة القومية لم تختف بظهور الاشتراكية في البلدان التي بنيت فيها فما الذي جرى بين الصين والاتحاد السوفيتي؟ ما من تفسير مقنع تقدمه هذه الاحزاب الاورتودوكسية سوى ترديد لمقولات السوفيت بصدد تناقض اوشك ان يصل في بعض اللحظات الى حد الحرب المسلحة وهو ترديد يتمثل في ادانة الصينيين في كل مؤتمرات ومقررات هذه الاحزاب دون ان يكونوا اصلا طرفا معنيا بموضوع التناقضات ولا بطبيعتها وماذا جرى في ربيع براغ الدامي؟ انها الامبريالية وحدها المسؤولة عن ذلك كله هكذا تقول هذه الاحزاب ماذا جرى من قبل في يوغوسلافيا اذن؟ في بولونيا؟ ماذا تعني ظاهرة الشيوعية الاوربية؟ ماذا جرى على الحدود الفيتنامية – الصينية؟

كيف يمكن تفسير التاريخ اذن مادمنا لا نفعل سوى ان نحيل وقائعه الى مجرد مؤامرات محبوكة – كما في الروايات البوليسية – تحيكها هذه المرة اجهزة الاستعمار والامبريالية؟ وهل يمكن تغيير الواقع العربي بحق – في بنيته القطرية او القومية – مادمنا في الخلافات الفكرية حول ظواهره لانستطيع حسمها الا بالرجوع الخاضع الى المقولات التي لم تكن الا انعكاسا لواقع اوربي مغاير بالضرورة لواقعنا او بالانصات الخاشع لنصائح مقدسة يدلي بها كرادلة لا علاقة لهم بكنيسة شعبنا الحقيقية؟

ومع ذلك فان علينا ان نسال الان : هل انتهت التجربة هل اصبح الطلاق واقعا ونهائيا؟ ان الكتاب الذي صدر منذ فترة قصيرة بعنوان اضواء على الحركة الشيوعية في العراق في خمسة اجزاء حافلة بالوثائق والبيانات ينهي جزأه الخامس بنبرة مغللة بغير قليل من التشاؤم خصوصا عندما يتحدث عن القيادة التقليدية للحزب الشيوعي وربما يستطيع المرء ان يستشف من خلف نقاب التشاؤم بارقة امل ماتزال باهته معقودة على الكوادر الشابة التي يمكنها ان تعيد للماركسية وجهها الحقيقي كمنهج للتحليل المرتبط بواقع معين في زمان محدد وتتخلى عن الجمود والتبعية والانعزالية الايديولوجية التي قادتها الى العزلة الجماهيرية في ظل القيادات التقليدية.

اما صدام حسين الذي يستعد الان لتجسيد تجربة ديمقراطية جديدة وخوض انتخابات على المستوى الجماهيري لاختيار ممثلي الشعب في المجلس الوطني الذي سوف يبدأ نشاطه البرلماني هذا العام فانه قال امام عشرات الصحافيين والمراسلين الذين اجتمعوا في بغداد في تموز عام 1978 لم يكن في ذهن حزب البعث العربي الاشتراكي انذاك وحتى اليوم والى المستقبل مع استمرار اطراف الجبهة بالتزاماتهم الصميمية تجاه الثورة وليس في حسابنا ان نجعل من الجبهة صيغة مؤقتة وعلاقة ليست قائمة على مهام صميمية تاريخية في تحويل المجتمع على الطريق الاشتراكي في بناء المجتمع وبناء علاقاته بناء اشتراكيا وجعل الثورة تواجه مهماتها باقتدار اعلى بمساهمة جميع العراقيين فيها وكونكم تريدون الحقيقة كاملة نقول : الى

جانب هذا لم يكن يخطر في بالنا ولن نسمح لاي طرف كان في الجبهة او خارجها ان يجعل من اي نمط من العلاقة بينه وبين الثورة نمطا من نوع الذي يفرض العلاقة بشروط.. ليست هناك شروط ولا تقبل الثورة ان تفرض عليها شروط من اي طرف... وانما يفترض حسن النية والتعبير عن ذلك بمفردات السلوك اليومي.. فالولاء المطلق للثورة واعتبارها هي الحقيقة النهائية وليست الحقيقة النهائية المطلقة وانما الحقيقة المرتبطة بقوانين التطور والمستجيبة لها وليست الحقيقة المعزولة عن قوانين التطور بما في ذلك مايجري في العالم....

على هذا الاساس تقوم العلاقات الصميمية بيننا وبين اطراف الجبهة وتستمر وتزدهر وتتوثق وتتعمق على طريق انجاز المهام الاساسية للثورة والمضي في البناء بهمة واحدة.. هناك اسس للعلاقة وليس هنالك شروط للعلاقة لا نقبل بشروط للعلاقة وانما نقبل باسس للعلاقة وامر بديهي ان تكون العلاقة بين طرف او اكثر قائمة على اسس ولكن صيغة الشروط مرفوضة في منهجنا وفي تفكيرنا وفي عقليتنا...

واذا كان صوته قد بلغ كل الاذان التي تستطيع ان تسمع وينبغي عليها ان تسمع فلماذا يبقى العقد منفرطا ولا تستعيد العروة الوثقى مرة اخرى مكانها ؟ ومن تراه الخاسر في النهاية : الذين يسافرون مع قطار التاريخ ام الذين يحلو لهم الوقوف طويلا يحلمون بالاتي الذي لاياتي ابدا. على ارصفة الانتظار؟

مجلة الطليعة العربية في تونس

البعث المجاهد على خطى القائد الشهيد صدام حسين

الطليعة العربية في تونس